



ماذا كان الهدف من الهدنة؟ إيجاد مناخ ملائم للمفاوضات السياسية، وأساساً لم تكن هذه الهدنة إلا لأن الثلاثي، الروسي - الإيراني - الأسد، استترس على مناطق المعارضة لحظة كانت تستعد للمشاركة في مفاوضات جنيف. لم يعد هناك شك في أن الروس تقصّدوا قتل المدنيين، باستهدافهم المستشفيات والمدارس التي تؤوي مهجرين، كما أن ممارسات الميليشيات الإيرانية وشعارات المذهبية في الواقع التي استعادتها إلى سيطرة النظام، لم تترك مجالاً للشك في الخطورة البالغة لما يحصل.

أدركت المعارضة وداعموها أن الطرف الآخر دخل في ذهنية «الهجوم النهائي» لإنجاز الحسم العسكري. وفي هذه الحال علام التفاوض، ولماذا كانت لقاءات فيينا، ولماذا استُصدر قرار من مجلس الأمن؟ بل طرح السؤال الأهم: ما هي التفاهمات السرية بين الولايات المتحدة وروسيا، وهذا ما استدعي التفاوض مجدداً بين جون كيري وسيرغي لافروف؟

ما كان للهدنة، ولو هشّة، أن تحصل لولا التزام فلاديمير بوتين وضغطوط موسكو على الأسد والإيرانيين، حتى لو بقي هذا الالتزام ضعيفاً ومخادعاً. وما دامت الهدنة بدت ممكناً، على رغم كل الشكوك، فلماذا لا يُصار إلى تثبيتها، ولماذا يستمر التحشيد والاستعداد للحظة انهيارها المتوقعة؟

أولاً، لأن الأهداف العسكرية في خطط روسيا وحليفها لم تتحقق بعد، بل يُراد استكمالها كعنصر ضاغط على المفاوضات. وثانياً، لأن بوتين لم يوافق على الهدنة لأسباب إنسانية، بل بشرط أن تكون مدخلاً لمفاوضات تُظهر فيها المعارضة سريعاً استعدادها لقبول التسوية السياسية، كما رسمتها روسيا وحليفها، وكما باتت أميركا تشاركهم إياها.

ومن الواضح أن إثارة واسنطون احتمال التقسيم، وموسكو احتمال الفدرلة، استهدفت خصوصاً المعارضة التي لم يُعرف لها أي طرح تقسيمي في أي مرحلة، أما النظام وحليفه الإيراني فكشفا قبل عامين مشروع «سورية المفيدة»، واستمراً يروّجان له واستدعايا التدخل الروسي ليكون «ضماناً» له. ويتمثل التهديد الموجه للمعارضة في القول بأنها أمام «فرصة أخيرة» للحفاظ على «وحدة سوريا»، وأنها ستتحبّط هذه «الفرصة» إذا أصرّت على شرط رحيل بشار الأسد للحل السياسي.

ينبغي الكثير من الغباء السياسي والتعامي عن الإجرام لتقديم الأسد على أنه «الضامن» لوحدة سوريا، خصوصاً إذا كان هو نفسه لم يعد يحلم إلا بـ «سورية المفيدة» التي يعرف أنها مفلاسة ولا يستطيع ابتلاعها حالياً من أهلها الذين اقتلوا منها، لكنه يراهن على الوحشية الروسية لتمكينه من الاستئثار بها أو تأمين الاستقرار فيها. ويبدو أن المنطق/اللامنطق الروسي (والإيراني) - الأميركي يواصل تغليب معادلة «داعش - الأسد» ليدعم بقاء الأخير باعتبار أن شريراً تعرفه أفضل من شرير لا تعرفه. لكن هذا يعني في شكل واضح وفاضح، أن «الحل السياسي» المزمع مرشح لأن يبني على إحدى كنبتين: بقاء الأسد ضرورة للقضاء على «داعش»، وبقاء الأسد ضرورة للحل السياسي... وكلا الكنبتين من صنع الإيرانيين، لأن «بقاءه» يساعدهم في الحفاظ على «سر داعش»، كما يكفل تعطيل أي حلٍ لا يؤمّن لهم مصالحهم.

ومثلما أن تسرع الروس أحبط المفاوضات واضطربوا للذهاب إلى الهدنة، فإن أوهام الإيرانيين والأسد وحتى الأميركيين ستضطربوا إلى تعديل صيغة الحل السياسي ومفهومه وأهدافه.

في الحالين، كانت مفاهيم ثورة الشعب هي التي تتغلب، وبالتأكيد ستتغلب، على الدسائس ومحاولات تركيب صفات بين الأطراف الخارجية. أريد للهدنة أن تكون مجرد مرحلة شكلية إلى المفاوضات، كما أريد للمفاوضات أن تكون فخاً للمعارضة، للشعب، لمصادرة طموحاته وتحريفها، ولبيع تضحياته وطمسمها كأنها لم تكن. وبعقلية التأليف هذه، لا يمكن التفاوض ولا التوصل إلى أي حل. وفي ضوء الهدنة عاد الشعب فقال كلمته، مستعيناً بظاهراته ووقفاته السلبية كما في آذار (مارس) 2011، ومجدداً رفع مطلب الرئيسي بوجوب رحيل الأسد. فمع التزام موّقٍ بوقف إطلاق النار من جانب غالبية الفصائل المقاتلة، بما فيها «جبهة النصرة»، وعودة المدنيين إلى التظاهر، برهن الشعب أنه لم يفقد اتجاه البوصلة على رغم كل ما أصابه.

في المقابل، كانت الانتهاكات للهدنة تزداد خطورة: غارات الروس، براميل النظام، قصف الميليشيات الإيرانية، وعمليات قتالية للكسب موقع جديدة... وقد شمل الإصرار العلني على إنهاء الهدنة عرقلة المساعدات الإنسانية لاثنتي عشرة منطقة محاصرة من أصل ثمانية عشرة، وعدم البحث في تبادل إطلاق الأسرى، وهو أحد بنود اتفاق الهدنة.

في السنة السادسة للمحنة السورية، لم يعد العنف والقمع والإجرام حكراً على آلة القتل الأسدية، بل أصبحت دولية، فكما أخافت التظاهرات الإسلامية النظام، ها هي تقلق الأطراف الدولية التي لم تتوقعها، واستشعرت بأنها تهدّد الأهداف الحقيقة للهدنة. كانت هذه الهدنة ولدت اتفاقاً أميركياً - روسيّاً، ثم صارت قراراً دولياً أصدره مجلس الأمن، وأن مراقبة تنفيذه لم تُهدى إلى طرف محايده، بل أبقيت في كتف الدولتين الكُبرى، فهذا ما يفسّر عدم الافتراض بشكوى المعارضة والمداومة على القول بأن الهدنة «صامدة». ذاك أن «الخروقات» تتمّ من جانب النظام وحلفائه، ولذا فهي حظيت بسكتٍ، أي بتوطئٍ أمريكي - روسي صار ستيفان دي ميستورا ناطقاً باسمه وليس باسم الأمم المتحدة.

فالمبعوث الدولي يعرف أن ما حققه الهدنة ضئيل جداً ولا يكفي للذهاب إلى مفاوضات، إلا أنه يدافع عنه كـ «أفضل الممكن» مساهماً بدوره في الضغط على المعارضة للمجيء إلى التفاوض وهي تحت ضغط ميداني.

«جنيف» قبل شهر قد لا تختلف عن «جنيف» هذا الشهر. فالسيناريو نفسه مرشح للتكرار: محاولة لإطلاق التفاوض علىخلفية اجتياحات وتصعيد عسكري. تسقط الهدنة عملياً في اللحظة المتوقعة، وهذا من «تقاليد» الهدنات وتجارب وقف النار، سواء لجبار المعارضة على الرضوخ للأمر الواقع أو لإخضاعها للاحتزاز، ما لمن قبله، ففي كل الأحوال سُيستخدم التهديد الميداني للتأثير في مسار المفاوضات.

لكن المعارضة ليست وحدها في وضع صعب، فالأمريكيون والروس يعرفون أن محاولة تصفيتها عسكرياً غير مجدية بل تدبر الصراع في أشكال مختلفة قد تكون أكثر خطورة، أي أنهم يحتاجون إليها لإعطاء شرعية لأي حل سياسي قابل للتطبيق أكثر من حاجتهم إلى الأسد فقد الشرعية أصلاً والمؤكد أن لا دور له في مستقبل سوريا. وإذا كان الروس والإيرانيون يعولون على «معارضين» أشرفوا على تدجينهم كـ«شركاء» بدلاً في «حكومة جديدة»، وفقاً لتعبير دي ميستورا الذي نسي فيه مفهوم «الانتقال السياسي» المثبت في كل الوثائق (بيان جنيف، بيانات فيينا، والقرار 2254).

هذه المسمّاة «حكومة» المقترحة، إذا نجح الأميركيون والروس في فرضها، ستكون تحت سلطة بشار الأسد وزمرته، وعنواناً لـ«انتصاره» مع حلفائه على شعب سوريا، لا خطوة نحو إنهاء الصراع. إذا كانت موسكو تحمل في أجندتها الخفية ورقة إطاحة الأسد، على ما يردد المتكلّمون أو الواهمون، فقد حان الوقت لاستخدامها.

كانت المحادثة الهاتفية بين الرئيس الروسي مع قادة فرنسا وبريطانيا وألمانيا واضحة في إشارتها إلى أمرين:
أولهما، أن التقويم الأميركي - الروسي «الإيجابي» للهنة ليس كافياً لاعتبارها ناجحة أو لحذف المعارضة على الذهاب إلى المفاوضات.

وثانيهما، أن **الحل السياسي المنشود لن يتبلور في المفاوضات**، إذا انعقدت، طالما أن أفقه محكوم بوجود الأسد... أي أن هذه اللحظة التي ينبغي أن تقرر فيها روسيا إذا كانت تتبنّى انتقالية سياسية أو استمرارية للنظام. فالمعنى الواضح لموافقة المعارضة على التفاوض، أنها أيضاً إقرار بالحفاظ على الدولة ومؤسساتها وليس قبولاً باستمرار هذا النظام أو رئيسيه، وكلاهما واحد.

كان اللعب على الغموض ممكناً في بعض المراحل، لكن الصراع السوري بلغ حدوده القصوى ولا بد من الوضوح، فإنما أن يكون انتقال سياسي أو تكون «المفاوضات» مجرد خدعة روسية أخرى.

الحياة اللندنية

المصادر: